

المؤتمر العالمي الحادي عشر للوحدة الإسلامية

– (64)– النبوية أو نص عليه فيهما ، ولكن كان النص ظنيا فيرفع الإجماع الحكم من الظنية إلى القطعية. ومن أمثلة الأحكام الثابتة بالإجماع: تحريم زواج المسلمة بغير المسلم، توريث الجد السدس عند عدم الأب مع وجود الابن. وينقسم الإجماع إلى إجماع صريح وإلى إجماع سكوتي: فالإجماع الصريح، هو ان يتفق كل المجتهدين بالقول أو الفعل على حكم شرعي مجتهد فيه، ولا خلاف في اعتبار هذا النوع مصدرا من مصادر الفقه، ويؤيد هذا قوله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادِ وَالْإِخْوَانِ وَالْأَقْرَبِينَ بِمَا لَكُمْ مَعْرُوفٍ حَقًّا} عَلَى الْمُؤْتَقِينَ؟ (سورة النساء آية 115). وقوله عليه الصلاة والسلام: لا تجتمع أمتي على ضلالة. (رواه الإمام أحمد والطبراني، ينظر كشف الخفاء – 2 / 488). والإجماع السكوتي، هو ان يبدي بعض المجتهدين رأيه في مسألة من المسائل، ويعلم به باقي المجتهدين في عصره فيسكتون ولا يكون منهم إقرار ولا إنكار، وذلك كفتوى الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه بتوريث المطلقة في مرض الموت من زوجها، وهذا القسم الأخير من الإجماع محل خلاف بين الفقهاء هل يمكن اعتباره دليلا أو لا؟ والصحيح أنه دليل معتبر، ولا بد للمجتهدين من دليل يعتمدون عليه في الحكم الذي يجمعون عليه، وهو ما يعرف بسند الإجماع وقد يكون هذا السند من الكتاب العزيز أو السنة المطهرة أو القياس أو المصلحة المرسلة. فمثال الإجماع المستند إلى الكتاب هو الإجماع على حرمة الزوج بنت البنت فإنه يستند إلى قوله تعالى: {ذُرِّيَّتُكَ عَلَيْهِمْ أُمُّهُنَّ أَهْلَ تَكْرُمٍ} وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهُنَّ أَهْلَ تَكْرُمٍ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهُنَّ نِسَاءُكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ اللَّائِي فِي ذُجُورِكُمْ مِّن نِّسَاءِ تَكْرُمٍ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِكُمْ وَخَالَاتُكُمْ أَبْنَاتُكُمْ الَّذِينَ مِّنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بِهِنَّ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا؟. (سورة النساء آية 23).